

## المواجهة الدستورية لحالة الطوارئ (كورونا نموذجاً)

إعداد

علي راشد محمد عفيفة

إشراف

الدكتور محمد حسين المجالي

جامعة الزيتونة الأردنية 2021

### المُلخَص

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على حالة الطوارئ، والتعرف على المواجهة الدستورية لجائحة كورونا كوفيد-19 باعتبارها سببا استنهض أغلب دول العالم لإعلان حالة الطوارئ، وذلك من خلال ثلاثة فصول، يبين الفصل الأول ما هية حالة الطوارئ، وجاء الفصل الثاني لبيان مقومات حالة الطوارئ والتطرق الى جائحة كورونا مفهومها والأساس القانوني للحماية منها والمواجهة الدستورية لها. أما الفصل الثالث فقد قصد توضيح اثار اعلان حالة الطوارئ ، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن نظراً لطبيعة الإشكالية المطروحة وتحقيقاً للأهداف المرجوة.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أبرزها: أن حالة الطوارئ هي تلك النظام القانوني الذي يخول السلطة التنفيذية المختصة صلاحيات استثنائية خاصة لمواجهة حالة طارئة أو كارثة عامة تطرأ بالبلاد ولا يمكن درءه بالإجراءات العادية وذلك بغرض حماية النظام والمصلحة العامة، كما لاحظ الباحث وجود بعض الغموض والتناقض في النصوص الدستورية والقانونية الخاصة بالظروف الإستثنائية وحالة الطوارئ. وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحث ضرورة إعادة النظر في صياغة النصوص التشريعية الإستثنائية، بحيث يكون النص واضحاً

وخالياً من الغموض والتناقض، إضافة الى النص بشكل صريح على عدم الجواز بمخالفة التشريعات الإستثنائية وأوامر حالة الطوارئ الصادرة بمقتضاها لأحكام الدستور، كما أوصى بضرورة تفعيل دور القضاء الإداري في الرقابة على أعمال الإدارة الإستثنائية ومنعها من التعسف والمس بحقوق الأفراد وحياتهم العامة.

**الكلمات المفتاحية:** حالة الطوارئ، المواجهة الدستورية، جائحة كورونا، النظام العام.